

المعيار الشرعي رقم (15)

الجعالة

المحتوى

رقم الصفحة

259	التقديم
260	نص المعيار
260	- 1 نطاق المعيار
260	- 2 تعريف الجماعة
260	- 3 مشروعية الجماعة
260	- 4 الصفة الشرعية للجماعات
260	- 5 أركان الجماعة وشروطها
262	- 6 فسخ الجماعة
262	- 7 تمييز الجماعة عن الإجارة
262	- 8 تطبيقات الجماعة
263	- 9 صفة المؤسسات في الجماعة
263	- 10 تاريخ إصدار المعيار
264	اعتماد المعيار
	اللاحق
265	(أ) نبذة تاريخية عن إعداد المعيار
267	(ب) مستند الأحكام الشرعية

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله، والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآلـه وصحبه أجمعين

التقديم

يهدف هذا المعيار إلى بيان تعريف الجعالة وتبيينها عن الإجارة، وأركانها وشروطها وصفتها الشرعية، وأحكامها الأساسية وتطبيقاتها في معاملات المؤسسات المالية الإسلامية (المؤسسة / المؤسسات)⁽¹⁾، سواء قامت المؤسسة بهذه التطبيقات بصفتها جاعلة (طالبة للعمل) أم عاملة (ملتزمة بالعمل) ولو عن طريق جعالة أخرى موازية.

والله الموفق.

(1) استخدمت كلمة (المؤسسة / المؤسسات) اختصاراً عن المؤسسات المالية الإسلامية، ومنها المصارف الإسلامية.

نص المعيار

- 1 نطاق المعيار

يتناول هذا المعيار الأحكام الشرعية الأساسية للجعالة، وتطبيقاتها في الأنشطة التي لا يمكن فيها تحديد مقدار العمل، وتكون مستمرة طوال مدة محددة.

ولا يتناول هذا المعيار الإجارة على عمل أو إجارة الأشباء، كما لا يتناول عقود الصيانة أو شروط الصيانة التي تقترب بعقود أخرى، كشرط الصيانة مع عقد البيع، أو مع عقد الاستصناع (المقاولة).

- 2 تعريف الجعالة

الجعالة عقد يلتزم فيه أحد طرفيه (وهو الجاعل) بتقديم عرض معلوم (وهو الجعل) لمن يحقق نتيجة معينة في زمن معلوم أو مجهول (وهو العامل).

- 3 مشروعيية الجعالة

الجعالة مشروعة ولا تؤثر فيها الجهالة في محل العقد وهو العمل، اكتفاء بتحديد النتيجة المقصودة منه، وهي بذلك تصلح لما لا تصلح له الإجارة التي يجب فيها تحديد العمل.

- 4 الصفة الشرعية للجعالة

1/4 مع مراعاة ما سيأتي في البند (6) بشأن الفسخ، فإن الأصل في الجعالة عدم الزرور، فيحق لكل من الجاعل والعامل فسخها بإرادة منفردة، ولكنها تلزم الجاعل إذا شرع العامل في العمل. وإذا تعهد العامل بعدم الفسخ خلال مدة معينة، فعليه الوفاء بها تعهد به.

2/4 يد العامل على ما قد يقع في يده من أموال الجاعل يد أمانة، فلا يضمن إلا بالتعدي أو التقصير أو مخالفة شروط الجاعل.

- 5 أركان الجعالة وشروطها

أركان الجعالة: هي العقودان (الجاعل والعامل) والصيغة، و محل العقد (الجعل والعمل).

1/5 العقودان (الجاعل، والعامل)

يشترط فيهاً أهلية التعاقد. ولا يشترط كون العامل معيناً، فتتعقد الجعالة بإصدار إيجاب موجه للجمهور، ويحق لكل من بلغه الإيجاب القيام بالعمل بنفسه أو بالاستعانته بغيره، أما إذا كان العامل معيناً فيجب عليه العمل بنفسه، أو بغيره من هو تحت إشرافه ورقابته برضاء الجاعل صراحةً أو ضمناً.

2/5 الصيغة

تعقد الجماعة بالإيجاب الموجه المعين أو للجمهور، سواء صدر باللفظ، أو الكتابة، أو أي وسيلة تدل على طلب العمل والالتزام بالجعل، ولا يشترط قبول العامل:

3/5 محل العقد (العمل، والجعل)

محل العقد هو العمل المعقود عليه في الجماعة، والجعل الملتزم به.

1/3/5 العمل المحق للنتيجة

1/1/5 من صور الأعمال المتعاقد عليها في الجماعة ما يأتي:

(أ) ما يراد بالتعاقد عليه استحداث نتيجة، مثل استخراج المعادن.

(ب) إخبار فيه غرض للجاعل مثل تقديم تقرير أو دراسة عن معلومات مؤثرة أو إنجاز أعمال علمية تحقق نتائج ولا يتحدد مقدار العمل فيها.

(ج) ما يراد بالتعاقد عليه رد شيء مفقود وإعادته لناشره.

1/1/5 يصبح اشتراط إنجاز العمل في زمن محدد، بحيث لا يستحق العامل الجعل بعده إلا إذا انتهت المدة وقد أوشكت النتيجة على التتحقق فتتمدد تلقائياً.

1/1/5 إذا انتهت المدة وقد أنجاز العامل ما يتضمن به الجاعل فله أجرة المثل.

1/1/5 تصح الجماعة مع جهالة العمل شريطة تحديد النتيجة المطلوب تحقيقها بالعمل.
1/1/5 يشترط أن يكون في العمل نوع جهد.

1/1/5 يشترط أن لا يكون العمل واجبا على العامل.

2/3/5 الجعل

2/2/5 يشترط أن يكون الجعل معلوماً متقدماً شرعاً مقدوراً على تسليمه، فإن كان الجعل مجهولاً أو غير مشروع أو غير مقدور على تسليمه وجب جعل المثل.

2/2/5 يجوز أن يكون الجعل جزءاً من محل الجماعة، مثل نسبة من الديون المتعاقد على تحصيلها، أو الانتفاع مدة معينة بالمشروع المتعاقد على إنجازه.

2/2/5 الأصل أن الجعل لا يستحق إلا بعد إنجاز العمل وتسليمه للجاعل ويشترط من ذلك ما يأتي:

(أ) إذا تبين أن ما قام العامل بالعمل فيه ملوك لغير الجاعل وقضى له به فللعامل الجعل.

(ب) إذا حدث عند قيام العامل بالعمل حادث أدى إلى نقصان قيمته دون تعد

أو تقصير من العامل فللعامل جعله كاملا.

5/2/3/5 لا مانع من اشتراط تقديم الجعل أو جزء منه عند العقد أو بعده ولو قبل إنجاز

جميع العمل، ولكنه يعتبر دفعة تحت الحساب ولا يستحقها العامل إلا بتحقق

النتيجة وللجاعل استردادها في حال عدم الاستحقاق.

- 6 فسخ الجعالة

1/6 إذا فسخ الجاعل أو العامل العقد قبل الشروع في العمل فلا شيء للعامل.

2/6 إذا منع الجاعل العامل من العمل بعد شروعه فيه التزم الجاعل بأجرة المثل.

3/6 إذا فسخ العامل بعد الشروع في العمل فلا شيء له على الجاعل إلا إذا اتفقا على خلاف ذلك.

4/6 إذا انفسخ العقد بسبب لا يرجع إلى العامل وقد انتفع الجاعل بالعمل فللعامل من الجعل بمقدار ما انتفع به الجاعل.

- 7 تمييز الجعالة عن الإجارة

تمييز الجعالة عن الإجارة بأمور منها :

(أ) صحة الجعالة مع جهالة العمل، اكتفاء بتحديد النتيجة المطلوبة من الجاعل.

(ب) عدم حاجة الجعالة إلى القبول.

(ج) توقف استحقاق الجعل على إنجاز العمل وتسليمها.

(د) صحة الجعالة مع غير معين.

(هـ) الأصل عدم اللزوم في الجعالة واللزوم في الإجارة.

- 8 تطبيقات الجعالة

من تطبيقات الجعالة في الأنشطة التي لا يمكن فيها تحديد العمل وتغتفر فيها الجهالة ما يأتي:

1/8 التقىب عن المعادن أو استخراج المياه

تطبق الجعالة على التقىب عن المعادن أو استخراج المياه في الحالة التي يكون استحقاق الجعل فيها مشروطًا بالوصول إلى المعادن أو الماء، دون النظر إلى مقدار العمل أو زمانه.

2/8 تحصيل الديون

تطبق الجعالة على تحصيل الديون في الحالة التي يكون الجعل فيها مشروطاً بتحصيل الدين كله فيستحق الجعل كله، أو تحصيل مقدار منه فيستحق من الجعل بنسبة ما حصله من الدين.

3/8 الحصول على تسهيلات تمويلية مشروعة

1/3/8 المراد بالحصول على تسهيلات تمويلية مشروعة قيام العامل بأعمال من شأنها أن تؤدي إلى موافقة المؤسسة على منح تسهيلات للجاعل أو تنظيم تمويل جمع.

2/3/8 تطبق الجعالة على الحصول على تسهيلات مع مراعاة شرط صحة الجعالة وهو أن يكون عملها مشروعاً، مثل المدانية بالمراجعة المؤجلة الثمن أو الإيجار المؤجل الأجرة، أو الإقراض بدون فائدة أو إصدار خطاب ضمان أو فتح اعتماد مستندي شريطة عدم اتخاذ ذلك ذريعة لعمليات الإقراض بفائدة بالاشترط أو العرف أو التواطؤ بين المؤسسات.

4/8 السمسرة

تطبق الجعالة على السمسرة في الحالة التي يكون استحقاق الجعل فيها مشروطاً بإبرام العقد الذي جرى التوسط من أجله.

5/8 تحقيق الاكتشافات والاختراعات والتصاميم

تطبق الجعالة على تحقيق الاكتشافات العلمية والاختراعات المبتكرة والتصاميم، كالشعارات والعلامات التجارية، وذلك في الحالة التي يكون استحقاق الجعل فيها مشروطاً بحصول الاكتشاف أو تسجيل براءة اختراع أو إنشاء تصميم مطابق للشروط المبينة من الجاعل.

9- صفة المؤسسات في الجعالة

9/1 يجوز للمؤسسة أن تكون لها في الجعالة صفة العامل، بتعاقدها على العمل لصالح الغير، سواء قامت بالعمل بنفسها أم بمن تتعاقد معه في جعالة أخرى وتكون من قبيل الجعالة الموازية، ما لم يُشترط عليها قيامها بذلك بنفسها. ويجب عدم الربط بين الجعاليتين.

9/2 يجوز للمؤسسة أن تكون لها في الجعالة صفة الجاعل من يقدم العمل لها، سواء كانت هي المستفيدة منه أو كان للوفاء بالتزام منها بجعله لصالح الغير (الجعالة الموازية)، مع مراعاة عدم الربط بين الجعاليتين.

10- تاريخ إصدار المعيار

صدر هذا المعيار بتاريخ 7 ربيع الأول 1424هـ = 8 أيار (مايو) 2003م.

اعتراض المعيار

اعتمد المجلس الشرعي المعيار الشرعي للمجعالة وذلك في اجتماعه رقم (10) المنعقد في المدينة المنورة في الفترة 2 - 7 ربيع الأول 1424هـ = 3 - 8 أيار (مايو) 2003م.

المجلس الشرعي

رئيس المجلس	1 - الشيخ / محمد تقى العثمانى
نائباً للرئيس	2 - الشيخ / عبد الله بن سليمان المنبع
عضوأ	3 - الشيخ / الصديق محمد الأمين الضرير
عضوأ	4 - الشيخ / وهبة مصطفى الزحيلي
عضوأ	5 - الشيخ / عجيل جاسم النشمي
عضوأ	6 - الشيخ / عبد الرحمن بن صالح الأطرم
عضوأ	7 - الشيخ / غزالى بن عبد الرحمن*
عضوأ	8 - الشيخ / العياشى الصادق فداد
عضوأ	9 - الشيخ / عبد الستار أبو غدة
عضوأ	10 - الشيخ / أحمد علي عبد الله
عضوأ	11 - الشيخ / نزيره كمال حاد*
عضوأ	12 - الشيخ / حسين حامد حسان
عضوأ	13 - الشيخ / نظام محمد صالح يعقوبي
عضوأ	14 - الشيخ / محمد داود بكر*
الأمين العام / مقرراً	15 - الدكتور / محمد نضال الشعار

* لم يحضر الاجتماع

نبلة تاريخية عن إعداد المعيار

قرر المجلس الشرعي في اجتماعه رقم (7) المنعقد في مكة المكرمة في الفترة من 9-13 رمضان 1422 هـ = 24-28 تشرين الثاني (نوفمبر) 2001م إعطاء أولوية لإعداد المعيار الشرعي للجعالة.

وفي يوم السبت 14 شوال 1422 هـ = 29 ديسمبر 2001م تم تكليف مستشار شرعي لإعداد الدراسة الشرعية ومسودة مشروع المعيار.

وفي الاجتماع الأول للجنة المعايير الشرعية رقم (2) المنعقد في مملكة البحرين بتاريخ 9 صفر 1423 هـ = 20 نيسان (أبريل) 2002م ناقشت اللجنة مشروع المعيار، وأدخلت عليه بعض التعديلات. كما ناقشت اللجنة في اجتماعها رقم (2) المنعقد في مملكة البحرين بتاريخ 20-21 ربيع الأول 1423 هـ = 1-2 حزيران (يونيو) 2002م، مسودة مشروع المعيار وطلبت من المستشار إدخال التعديلات اللازمة في ضوء ما تم من مناقشات وما أبداه الأعضاء من ملاحظات، كما ناقشت اللجنة في اجتماعها رقم (3) المنعقد في مملكة البحرين بتاريخ 20 ربيع الآخر 1423 هـ = 1 تموز (يوليو) 2002م مسودة مشروع المعيار وأدخلت التعديلات التي رأت من المناسب إدخالها تمهيداً لعرض مسودة مشروع المعيار على المجلس الشرعي.

عرضت مسودة مشروع المعيار المعدلة على المجلس الشرعي في اجتماعه رقم (9) المنعقد في مكة المكرمة في الفترة 16-11 رمضان 1423 هـ = 21-16 تشرين الثاني (نوفمبر) 2002م، وأدخل تعديلات على مسودة مشروع المعيار، وقرر إرسالها إلى ذوي الاختصاص والاهتمام لتلقى ما يedo لهم من ملاحظات تمهيداً لمناقشتها في جلسة الاستماع.

عقدت الهيئة جلسة استماع في مملكة البحرين بتاريخ 18 ذي الحجة 1423 هـ = 19 شباط (فبراير) 2003م، وحضرها ما يزيد عن ثلاثين مشاركاً يمثلون البنك المركزي، والمؤسسات، ومكاتب المحاسبة، وفقهاء الشريعة، وأساتذة الجامعات، وغيرهم من المعنين بهذا المجال. وقد تم الاستماع إلى الملاحظات التي أبديت سواء منها ما أرسل قبل جلسة الاستماع أم ما طرح خلالها، وقام أعضاء من لجتى المعايير الشرعية رقم (1) ورقم (2) بالإجابة عن الملاحظات والتعليق عليها.

ناقشت لجنة المعايير الشرعية رقم (1) ورقم (2) في اجتماعها المنعقد في مملكة البحرين بتاريخ 2 عمر 1424 هـ = 5 آذار (مارس) 2003 م الملاحظات التي أبديت خلال جلسة الاستئناف والملاحظات التي أرسلت للهيئة كتابة، وأدخلت التعديلات التي رأتها مناسبة.

ناقشت المجلس الشرعي في اجتماعه رقم (10) المنعقد في المدينة المنورة في الفترة 2 - 7 ربيع الأول 1424 هـ = 3 - 8 أيار (مايو) 2003 م التعديلات التي اقرتها لجنة المعايير الشرعية، وأدخل التعديلات التي رأها مناسبة، واعتمد هذا المعيار بالإجماع في بعض البنود، وبالأغلبية في بعضها، على ما هو مثبت في محاضر اجتماعات المجلس.

ملحق (ب)

مستند الأحكام الشرعية

مشروعية الجماعة

عقد الجماعة من العقود المشروعة عند جمهور الفقهاء، ودليل مشروعيتها الكتاب والسنة والإجماع والمعقول:

أما الكتاب فقوله تعالى في قصة يوسف مع أخيه بعد الإعلان عن فقدان المكياط ولمن جاء به حمل بغير وأنا به زعيم.⁽¹⁾ وأما السنة فما وقع من أبي سعيد الخدري⁽²⁾ رضي الله عنه من اشتراط الجماعة إن برئ سيد القبيلة عن طريقه وإقرار النبي صلى الله عليه وسلم ذلك، وقد وقع الإجماع على أصل الجماعة مع الخلاف في مجالها حيث قصرها بعض الفقهاء على الجماعة لرد العبد الآبق كما ورد في السنة. وأما المعقول فإن الحاجة تدعو إلى الجماعة في عمل لا يقدر عليه الشخص ولا يجد من يتطلع به، ولأنها تصلح فيها لا تصلح فيه الإجارة، كرد الضالة من مكان مجهول.

الصفة الشرعية للجماعات

- مستند كون الأصل عدم لزوم الجماعة في حق الجاعل هو أنها تعليق استحقاق بشرط، فأأشبها الوصية وهي غير لازمة، ومستند عدم لزوم الجماعة في حق العامل أن العمل فيها مجهول فأأشبها المضاربة وهي غير لازمة.
- مستند لزومها بشرع العامل أنها بالشرع تشبه الشروع في المضاربة فلتزم مثلها على قول المالكية، ومستند لزومها بالتعهد بعدم الفسخ خلال مدة العقد أن الانفراد بالفسخ حيث فيه تضييع لجهد العامل، أو إلحاق ضرر بالجاعل.
- مستند استحقاق العامل جعل المثل بالفسخ بعد الشروع أن عمل العامل وقع معتبراً فلا يفوت عليه، فرجع إلى جعل المثل عما عمله، كالمجارة إذا فسخت بغيره.

أركان الجماعة وشروطها

- مستند وجوب توافر أركان الجماعة (العائدان، والصيغة، والعمل، والجمل)، أنها عقد فلا بد له منها، ولأنها معاوضة فلا بد فيها من الصيغة لتدل على المطلوب وقدر المبذول.
- مستند جواز استعانته العامل بغيره - إن لم يشترط عمله بنفسه - أن الجماعة كالوكالة وهي يصح فيها الاستعانتة.

(1) سورة يوسف آية 72.

(2) أخرجه البخاري في صحيحه 5/ 2166 ط. اليمامة.

- مستند عدم اشتراط تعين العامل وأنها تصح بإيجاب موجه للجمهور أن الجاعل لا يعرف من يقدر على تحقيق مطلوبه.
- مستند عدم اشتراط القبول من العامل إذا كان غير معين أنه يستحيل طلب قبوله.
- مستند صحة جهالة العمل الحاجة، مع عدم إمكانية ضبط مقدار العمل.
- مستند اشتراط العلم بالجعل أنه عرض كالأجرة، وأنه لا حاجة للقول بجواز الجعالة مع جهالة العرض بخلاف جهالة العمل والعامل.
- مستند الرجوع إلى جعل المثل عند فساد الجعل المسمى القياس على الإجارة بالرجوع إلى أجرة المثل عند فساد الأجرة المسمى.
- مستند جواز أن يكون الجعل جزءاً من محل الجعالة مع أنه مجهول وغير موجود أنها جهالة لا تقنع من التسليم وليس في ذلك غرر لأنه لا يستحق الجعل إلا بحصول المحل.
- مستند كون الأصل أن الجعل لا يستحق إلا بعد إثبات العمل وتسليمه أن العمل في الجعالة غير محدد ولا معلوم، فيكون اشتراط الدفع اشتراطاً لعرض لا يقابله عرض، وقد لا يتم العمل.

تطبيقات الجعالة

- مستند جواز تطبيق المؤسسة الجعالة بصفتها عاملأً أو جاعلاً هو مشروعية الجعالة فيستوي فيها الشخص الطبيعي والشخص المعنوي.
- مستند صحة الجعالة في تحصيل الديون ونحوها من الأعمال الواردة في المعيار هو أنها أعمال يسر تحديدها فلا تصح فيها الإجارة، أما الجعالة فهي مشروعة مع جهالة العمل.